

**The role of good governance in promoting economic growth
-Malaysia's experience -**

دور الحكم الراشد في تعزيز النمو الاقتصادي – تجربة دولة ماليزيا –

*الاسم واللقب: جداه عبد الكريم

الانتماء: جامعة محمد بن أحمد- وهران-2-

البريد الإلكتروني: Djeddah.abdelkrim@univ.oran2.dz

الاسم واللقب*: سداوي نورة

الانتماء: جامعة محمد بن أحمد- وهران-2-

البريد الإلكتروني: Noura20144@live.fr

تاريخ الوصول: 2021/02/ 02 تاريخ القبول: 2023/02/ 01 تاريخ النشر على الانترنت: 2023/06/ 01

ABSTRACT: Good governance is an essential pillar in achieving the economic growth of the country, because even if countries are able to achieve economic diversification in the absence of governance, there is still a high rate of corruption that cannot remedy its development.

We discussed in this research paper the theoretical framework for economic growth and good governance and the criteria for relying on them, with reference to the Malaysian experience, and we concluded that the basis for the success of the Malaysian experience is the presence of conscious leadership with high visibility, and finding appropriate role models for the Malaysian environment, and its dependence on the experiences of other successful countries

Keywords : good governance , economic growth , Malaysia's experience

JEL: Classification: H50;O53;P51

ملخص: يعتبر الحكم الراشد ركيزة اساسية في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد حيث انه حتى لو تمكنت

الدول من تحقيق تنوع اقتصادي في غياب الحوكمة فيظل تواجد نسبة عالية من الفساد لا تستطيع تدارك تطورها

فتناولنا في هذه الورقة البحثية الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكم الراشد ومعايير الاستناد عليهما،

مع الاشارة الى التجربة الماليزية فتوصلنا الى أن أساس نجاح التجربة الماليزية هو وجود قيادة واعية لديها

بصيرة عالية، و إيجاد القدوة الملائمة للبيئة الماليزية، واعتمادها على تجارب دول اخرى ناجحة الكلمات

الرئيسية: الحكم الراشد ، النمو الاقتصادي ، تجربة ماليزيا

1. مقدمة:

تمتتع ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام كبير منذ سنوات خمسينات، كونه يقدم الوضعية والحالة الاقتصادية لبلد ما. فكل من المؤسسات الإنتاجية أو البلد تسعى لتعظيم الإنتاج في ظل تنوع المحددات؛ سواء التقليدية مثل رأسمال المادي أو المحددات الحديثة مثل رأسمال البشري، التعلم، البحث والابتكار، إضافة إلى السياسات الحكومية المنتهجة من طرف الدولة. فالبلدان تختلف من حيث كمية الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي، نتيجة لاختلافات المحددات والمتغيرات، مما يسمح بحدوث فجوة بين الدول المتعاملة، حيث يحتاج النمو الاقتصادي لبيئة مستقرة كي يعزز و ينمو فيها، وتتوفر هذه البيئة بوجود نظام سياسي شرعي قوي متماسك، وهذا النظام السياسي نجده في الحكم الرشيد، حيث الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وماليزيا كنموذج للدولة الانمائية، والتي أصبحت قاب قوسين أو أدنى للوصول للدول الصناعية بما حققتة من التنمية الشاملة، وهنا يطرح الاشكال التالي : كيف لبلد ما أن يعزز النمو الاقتصادي عن طريق الحكم الرشيد؟ للإجابة على الإشكالية تبلورت عدة تساؤلات:

- 1- ما هو النمو الاقتصادي وعلى أي أساس يقاس وماهي محدداته؟
- 2- ماهو الحكم الرشيد ومعايير قياسه وفيما تتمثل علاقته بالنمو الاقتصادي؟
- 3- كيف استخدمت دولة ماليزيا الحكم الرشيد للخروج من ازمتها الاقتصادية دون اللجوء للاقتراض ؟

المحور الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

1 - مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية الاقتصادية: غالبا ما يستمد مفهوم النمو الاقتصادي على أساس معياري، يقاس بالإنتاج الداخلي الخام سواء كان حقيقي أو اسمي. يعرفه « François Perroux » على انه عملية مستمرة و خاضعة للتقييم الإنتاج الداخلي الخام للبلد على مر الزمن.(Nshue, 2012, p.03) كما أن النمو الاقتصادي يركز على التغير الكمي الذي يحققه الفرد، بدون أن يهتم لهيكل توزيعه أو بنوعية السلع التي هي من الأساليب المهمة للتنمية الاقتصادية مثل الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة للطبقات الفقيرة.

يختلف النمو عن التنمية، كونه يقيس نسبة الدخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبحث عن العوامل التي تساهم في زيادته أي حساب ثروة البلد، على عكس التنمية تشمل كيفية توزيع هذا الدخل الإجمالي بين الأفراد بشكل عادل، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية مثل الأمراض والصحة والظروف البيئية مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات مثلا والظروف الثقافية (Nshue, 2012, p.03)

2- قياسات النمو الاقتصادي:

فتنوعت أساليب قياسه بتشخيص العوامل المساهمة في تغير معدل النمو و حدوث الفوارق في الدخل فيما يتعلق بالتباعد أو التقارب بين الدول (Magnan, sans date, pp.07-08). ونتيجة لذلك تعددت الدراسات النظرية و التجريبية حول معدل التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل بداية من سنة 1950 و مبدأ المتبقي»

(Solow, 1956) « إلى غاية رأسمال العام كعامل للإنتاج ثم العامل المؤسساتي. وعادة ما يقاس النمو الاقتصادي بالإنتاج الوطني الخام أو الإنتاج المحلي الخام، حيث يقصد بالأول "مجموعة قيمة السلع النهائية و الخدمات المنتجة من طرف الشركات خلال سنة معينة"، تستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة إلى إنتاج السلع الأخرى للمقيمين أو غير مقيمين في الحدود الوطنية بالتالي يراعي الجنسية، أما الثاني فهو يخص مجموع الإنتاج المحقق داخل الحدود الوطنية سواء كان الإنتاج من طرف أشخاص أجبيين أو محليين، لا يراعي للجنسية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الإنتاج المحقق للمقيمين في الخارج (Perkins, 2012, pp.53-54). وعادة ما تستخدم المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نصيب دخل الفرد من الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر للتحليل على المدى الطويل ويقصد بالحقيقي الأخذ بعين الاعتبار معدل السعر الداخلي للتضخم.

3- نظريات النمو الاقتصادي:

تختلف نظريات النمو الاقتصادي في تحديد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي، ومدى استقرار أو ديناميكية هذا العنصر الضروري كأساس لتقارب أو تباعد.

3-1- نظرية «Harrod –Domar» : تعتبر هذه النظرية أن المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي يرجع إلى التراكم لرأسمال المادي، فهي بذلك تعتبر نموذج لأصولية رأسمال ما بين فترة (1947-1948)، من خلال فرضيات أساسية؛ متعلقة بنسبة الادخار، نسبة رأسمال لإنتاج و معدل الزيادة في القوى العاملة توجد حالة مستقرة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن تكون الزيادة في الطلب تتوافق مع زيادة القدرة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار، كما أن صافي الاستثمار؛ هو يساوي التغير في مخزون رأسمال، لذلك الزيادة النسبية الناتجة في الطاقة الإنتاجية ترجع لمستوى التغير في رأسمال مع افتراض معامل رأسمال ثابت، ليضاف تحليله إلى تحليل « Harrod (1939) » (King, 1994, pp.261-262).

3-2- النظرية النيوكلاسيكية : طورت هذه النظرية من طرف « Ramsey(1928), Solow(1956) » (Barro, 1996, p.04) على أن البلدان الفقيرة هي ذات نمو في نصيب الفرد من الناتج مختلف مقارنة بالبلدان الغنية. السبب في ذلك يرجع إلى وجود عامل التقدم التقني خارجي المنشأ، يتأتى من خارج نموذج كأساس لتحديد معدل النمو الاقتصادي.

دراسة «(1957), (Solow 1956)» كانت أكثر توضيحاً للنظرية النيوكلاسيكية، يعتبر التقدم التكنولوجي عاملاً محايداً؛ يساهم في نمو نصيب الفرد من الدخل، ويتمثل الاستثمار في رأسمال التقني من خلال الآلات وتجهيزات عالية الأداء مع إمكانية الإنتاج أكثر، ينتج عنه ارتفاع في رأسمال الفرد الواحد، بسرعة أقل من تكلفتها الذي يتوقف في الحالة المستقرة، المعتمدة على تكاليف نسبة رأسمال، حيث أنه بانخفاضها مقابل ارتفاع تكاليف العمل، يحفز ذلك الشركات على استبدال رأسمال إلى العمل (Solow, 1956, pp.85-86).

3-3-نظرية النمو الداخلي Ak : طور هذه النظرية « (Rebelo(1991) » (Hénin, 1993, p.78) ، النمو في هذا النموذج هو مستدام على المدى الطويل أي أن تراكم رأسمال يساهم في الخلق الجماعي للمعرفة التكنولوجية الجديدة والتنظيمية سواء من خلال التعلم بالممارسة، أو التقليد، يتم تعويض تناقص الإنتاجية الحدية لرأسمال بشكل دائم مما يحافظ على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Aghion, 2002, pp462-464)

3-4-نظرية « (Arrow (1962) » : تعتمد هذه النظرية على افتراض أن، التغيير التقني يرجع إلى المعرفة التي تكتسب من خلال التعلم والتي تصبح مع مرور الوقت إلى الخبرة التي ترفع من الإنتاج، فالتغيير التكنولوجي يقصد به التحسن في الأداء عبر الزمن أما التعلم فهو عملية واسعة تأخذ فترة طويلة في البيئة التي يمارس فيها بأي شكل من الأشكال. و من خلال ما سبق يتبين لنا أن التعلم يأخذ عدة أشكال، من بينها التعلم عن طريق الممارسة (Learning by doing) الذي لا يعني فقط تكرار نفس العملية، التي تخضع لتناقص العوائد عند الكلاسيك، بل هو يساهم في عملية التطور عن طريق وجود الحوافز لذلك، مع وجود الخبرة مما يساهم في التعلم عن طريق التجربة (Arrow, 1962, pp.155-173).

3-4-نظرية « (Romer (1986) »: هذه النظرية طورت الأفكار لنظرية « (Arrow(1962) » يعتبر أن المعرفة هي مدخلات داخلية المنشأ، لأجل الإنتاج مما يؤدي إلى نمو مستدام في المدى الطويل (Romer, 1986, pp.1002-1037) وأن إنتاج السلع الاستهلاكية يمثل دالة من المخزون المعرفي التي تعمل على زيادة العائدات، حيث أن المعرفة تنمو بدون إلزامية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية، حتى لو جميع المدخلات الأخرى هي ثابتة، وعليه لن يتوقف النمو عند الحالة المستقرة، ويرجع السبب إلى وجود البحث في التكنولوجيا مؤدي إلى وجود المعرفة الجديدة ذات العوائد المتناقصة، بالنظر لمخزون المعرفة في نقطة من الزمن، أي تناقص العوائد في تقنية البحث، وبأكثر توضيح وجود أقصى حد للتعميم التكنولوجي (Romer, 1986, pp.1002-1037).

3-5- نظرية النمو الاقتصادي على أساس رأسمال بشري - نظرية « Robert Lucas (1988) » :

ترى هذه النظرية أن (Lucas, 1988, pp. 3-42) تراكم رأسمال بشري ضروري لتحديد معدل النمو؛ من خلال التخصص في عمل عن طريق التعلم، فهو بذلك يتعمق في تحليله أكثر لنظرية النمو الداخلي حيث قدم (Lucas) مثال حول اقتصاديات البلدان لشرق آسيا (اليابان، الصين وكوريا) و الفوارق في الدخل فيما بينها يرجع إلى اختلاف في مخزون المعرفة، فالمعرفة البشرية (human knowledge) هي ليست متواجدة بشكل عام، بل المعرفة تخص السكان و كل ما يتعلق بالثقافات المعينة للسكان، فوجد أن البلدان الغنية لديها أجور مخصصة للعمال بشكل مرتفع، بدلا من تلك الموجودة في البلدان الفقيرة في أي مهارة معينة .

3-6- نظرية «Romer(1989)» : يختلف «Romer (1989)» في نظريته إلى النمو الاقتصادي على أساس

رأسمال بشري عن تلك التي تمت مناقشتها من خلال « Lucas(1988) »، بالتركيز على مخزون رأسمال بشري كمحدد لمعدل النمو الاقتصادي واعتباره عامل يخصص في البحث والتطوير، إضافة إلى المعرفة يجعل عامل التقدم التقني داخلي في ظل المنافسة الاحتكارية للبحوث الجديدة (Romer, 1989, pp. 1-41). وعليه يعتبر نشأة التغير التكنولوجي تكون بسبب التدخل الحكومي لتقديم منح لدعم البحث التكنولوجي، فهي بذلك حافز للسوق، تجعل التغير التكنولوجي ذاتي المنشئ يستخدم هذه المنح لإنشاء معارف جديدة.

3-7- نظرية النمو الاقتصادي على أساس الابتكار: نظرية النمو الاقتصادي ل« Aghion – Howitt

(1992)»: تنظر هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو داخلي كون أن التقدم التقني يتحدد بمدخلات داخلية متمثلة في الابتكار في قطاع البحث والتطوير، فهو لا يتحدد فقط بتراكم رأسمال والادخار ولكن بشكل أساسي من خلال النشاطات الاقتصادية للمبتكرين ورجال الأعمال باعتبارها حافز (Aghion, 2002, p464).

3-8- نظرية النمو الاقتصادي ل« Grossman - Helpman » : يعرض « Grossman - Helpman

(1993)» نموذج تفصيلي للتقدم التقني على أساس الاستثمارات في المعرفة الجديدة المطورة، في شكل ابتكار أو المخترعة و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ يؤكد على أن "التقدم التكنولوجي يتطلب على الأقل في مرحلة ما، استثمارا يعتمد على الموارد من طرف الشركات و رجال الأعمال، لتطوير الابتكار الصناعي باعتباره محرك للنمو" (Grossman, 1993, pp1-35) .

3-9- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي على اساس رأسمال العام:

نظرية «Barro – Sala Martin (1995)»: تميز هذه النظرية بين رأسمال المادي العام ورأسمال المادي الخاص، وتمنح أهمية كبيرة لدور الحاسم الذي يقدمه رأسمال العام الناتج عن السياسات الحكومية في عملية استدامة النمو الاقتصادي. إذا تحليل هذه النظرية يعتمد على رأسمال العام الذي يشمل كل الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، وتأخذ صيغة الإنتاج المستهدف من خلال النفقات العامة رأسمال العام في وجود النفقات العامة المتسببة في حدوث النمو الداخلي.

4- محددات النمو الاقتصادي

حاولنا تصنيفها صنفين يتمثل الأول في محددات الاقتصاد الكلي المتعلقة برأسمال المادي و تراكمه، التقدم التقني و التغيير التكنولوجي، رأسمال البشري و ما يتضمنه من رأسمال غير مادي مثل المهارة، التعلم، المعرفة و في الأخير الابتكار في البحث و التطوير، أما المحدد الثاني يتمثل محددات السياسات الكلية للنمو الاقتصادي؛ المتعلقة برأسمال العام وما يحتويه من سياسات الإنفاق الحكومي، السياسات الضريبية، الحوكمة او ما يعرف بالحكم الراشد .

4-1- محددات النمو الاقتصادي الكلي :

4-1-1- رأسمال المادي وتراكمه: يعتبر رأسمال المادي أول المحددات للنمو الاقتصادي، فهو من أصولية رأسمال وعادة ما يتم تقييمه على أساس معدل الاستثمار الخاص من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهو تلك المعدات التي تستثمرها الشركات للإنتاج السلع والخدمات، حيث انه قابل للتراكم في شكل مخزون رأسمال المادي.

4-1-2- التقدم التقني والتغيير التكنولوجي: العامل التقني هو محدد ضروري للنمو الاقتصادي، بعد ما كان ينظر إليه على انه خارجي المنشأ (Darreau,2003,p. 03)، يعرف التقدم التكنولوجي على انه نشاط لنتاج معين من عملية البحث و التطوير، في تحديد معدل النمو وبوجود التجديدات التكنولوجية يرفع إنتاجية رأسمال و يحفز على استثمارات إضافية (Grossman,1993,p11) .

4-1-3- رأسمال البشري: يعتبر رأسمال البشري محدد ضروري للنمو الداخلي، عدة أشكال محددة له مثل التعليم، الخبرة و اليد العاملة الماهرة، حيث وجد «Barro(1996)» أن نوعية رأسمال البشري لها دور كبير في تنشيط الاستثمارات (Barro,1996,p23). التي تعتمد على تأهيل العمال من خلال نظم التعليم والتكوين المهني، بحيث يمكن تحويل اليد العاملة غير ماهرة إلى يد عاملة أكثر مهارة باعتباره استثمار قصير المدى (Elsenhaus,2000,p731).

أما « Lucas(1988) » فاعتبر أن رأسمال البشري هو عبارة عن مجموعة من المعارف، المهارات و القدرات الفردية فهي بذلك عوامل إنتاج مستدامة تتراكم من جيل إلى جيل، حيث أن رأسمال البشري يكمن في مهارة الفرد من خلال تخصيصه للوقت في الإنتاج الحالي، أي قوة العمل الفعلية في الإنتاج المثالي(Lucas,1988, p17-19)، ويوسع تفسير رأسمال البشري في تحليل « Artus(1993) » هو عبارة عن نموذج لأجيال التجريبية من كبار السن إلى الشباب، حيث أن كبار السن لهم خبرة، فيخصص جزء من الزمن لتكوين مهارة الشباب لمنحهم هذه الخبرات، التي من شأنها أن تزيد القدرة الإنتاجية إلى غاية شيخوختهم و هذا النوع من رأسمال البشري هو مقصود الحدوث (intentionnelle) ، أما النوع الثاني هو غير مقصود أي مفاجئ (accidentelle) الذي يعرف من خلال التعلم من خلال الممارسة، أي تشغيل اليد العاملة في الإنتاج (Artus,1993, pp206-207).

4-1-4- الابتكار في البحث و التطوير: في ظل المنافسة الاحتكارية، أساس هذا المحدد هو الابتكار، قد تلقى اهتمام كبير من طرف « Schumpeter(1934) » في ظل وجود تجديد للأفكار التي تعمل على إبقاء معدلات النمو إيجابية على المدى الطويل؛ من خلال إدخال عمليات جديدة، منتجات جديدة، طرق جديدة للتسيير، و التنظيم الجديد لنشاطات الإنتاج.

4-2- محددات السياسات الاقتصادية للنمو الاقتصادي:

4-2-1- رأسمال العام و السياسات الحكومية: إن رأسمال العام يتضمن عدة محددات من بينها الضرائب والإجراءات الحكومية والإنفاق العام. يمنح هذا العامل قوة دافعة لتدخل الدولة، للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي داخلي، وفيه يتحدد معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال السياسات الحكومية. هذا أكد عليه « Barro(1996) » ، فالدولة ذات نصيب دخل الفرد من الناتج منخفض على المدى الطويل يرجع إلى سياساتها العامة الضارة و بالتالي لا تتجه إلى النمو بسرعة(Barro,1996, pp.1-4). و من الناحية النظرية رأسمال العام هو شكل من أشكال رأسمال المادي ويستنتج من الاستثمارات التي تقوم بها الدولة. تختلف البلدان في السياسات الحكومية بما يتعلق بمستويات الإنفاق الحكومي للاستهلاك، حماية حقوق الملكية الفكرية وهذا ما يؤدي إلى بروز فوارق ما بين الدول، من حيث معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتضمنين مؤشر سيادة القانون ل»
« Knack-Keefer(1995) » الذي استعمل مجموعة متنوعة من مؤشرات التي تدفع المستثمرين الدوليين للاستثمار، من خلال الاستناد على دليل المخاطر الدولية، من حيث نوعية البيروقراطية، الفساد السياسي

و احتمال خطر مصادرة الملكية و بالتالي مدى جاذبية مناخ الاستثمار في البلاد و فعالية تطبيق القانون (Barro,1996, pp.18-31). و يرتفع معدل النمو طويل الأجل، على أساس خفض نسبة معينة من معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي غير منتجة، كما أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية، دعم البحوث والإنفاق على التعليم من شأنه أن يساعد كثير في نمو نصيب الفرد. إذا فالدعم العام للبحث والتطوير له دور في الحد من المنافسة بين فرق البحث التي تسعى إلى نفس المنتج. إن نظريات النمو الداخلي تسمح بإعادة تقييم دور الإنفاق العام، على البنية التحتية، التعليم و البحوث، مثلاً نجد أن « King – Rebelo(1990) » يظهر أن ارتفاع معدل الضرائب من 20 إلى 30 في المائة؛ يخفض النمو لذلك يستوجب وجود ضريبة مثلى كون أن أساس الإنفاق العام هو الضريبة لأنها أساس تمويل (Hénin,1993,p88).

المحور الثاني - الحكم الراشد و النمو الاقتصادي :

توصلت العديد من الدراسات الحديثة، مثل « Kaufmann,Kraay(2000) » أن نسبة كبيرة في تأخر النمو الاقتصادي للعديد من البلدان، لا يرجع إلى انفتاحها التجاري على باقي الدول و إنما في الحوكمة، أي تسيير بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات القائمة، مثلاً على الاستيراد و التصدير مع عدم احترام لحقوق الملكية الفكرية، و عليه سلطة الدولة في المراقبة للتطبيق للقوانين و الحد من انتشار الفساد الإداري، الذي تساهم فيه العديد من الشركات خاصة بالنسبة للشركات الاستثمار الأجنبي المباشر (Kaufmann,2000 ,pp10-12).

1_ تعريف الحكم الراشد

لقد تعددت مفاهيم وتعريف مصطلح الحكم الراشد فهو ببساطة عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ هذه القرارات، إذ ان مفهوم الحكم الجيد او الراشد اضى بعدا عقلائيا من خلاله تحقق الغايات المستهدفة منه. كما ان اول استخدام لهذا المصطلح كان لدى المؤسسات المالية الدولية ثم تدريجيا دخل دائرة الاهتمام السياسي(عبد الحميد،ص158) .

__ **تعريف الأمم المتحدة:** تستخدم الأمم المتحدة تعريف الحكم الراشد منذ عقدين من الزمن، كما حدد البرنامج الإنمائي لسنة 1997 مفهوم الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو يشمل الآليات والاجراءات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنين والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق قبولهم للوساطة (UNDP,1997).

تعريف البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح " أسلوب الحكم " وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه: ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة (World Bank,1989,p60-61). اما في مطلع التسعينات فقد تم تطوير المفهوم من قبل خبراء البنك الدولي ليصبح أكثر دقة وذلك من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية فأصبح يعرف بأسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية (فلاح،2010-2011،ص43) .

تعريف حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الراشد بأنه الحكم الذي يدعم ويعزز من رفاهية الانسان، كما يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يسعى الى تمثيل الشعب تمثيلا كاملا (الحاكمية،2007).

2- أبعاد وفواعل الحكم الراشد:

1-2- أبعاد الحكم الراشد: ان أبعاد الحكم الراشد تعددت بتعدد الجوانب المرتبط بها فهو لا يشمل

الجانب السياسي فحسب بل يتعداه الى جوانب أخرى تتفاعل فيما بينها يمكن اجمالها في ما يلي:

- **البعد السياسي:** و هو البعد المرتبط بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها (تمثيل كلي للمجتمع).
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** وهو مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، (بن مرزوق،2010،ص57).
- **البعد التقني:** وهو يخص عمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها و فعاليتها.
- **البعد القانوني:** وهو المتعلق بسيادة القانون ومحاربة الفساد وهما مؤشران متكاملان ومترابطان يحمل في طياته استقلالية القضاء وامن المستثمرين (علي،2015،ص4).

2-2- فواعل الحكم الراشد: والمراد بها هنا هو المؤسسات المكونة للحكم الراشد او عناصره والمتمثلة

في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقد أوكلت لكل طرف مهامه المسندة اليه من اجل الوصول الى مستويات متقدمة من النمو عن طريق تفعيل آليات الحكم الرشيد وذلك حسب دور كل مؤسسة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

2-3- معايير قياس الحكم الراشد وآلياته: ان تعدد مفاهيم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة جعل من معايير و آلياته تتباين بحسب اهدافه .فتقرير التنمية الانسانية العربية يركز على المعايير الانسانية و برنامج الأمم المتحدة الانمائي يركز على المعايير السياسية، و البنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تركز على المعايير الإدارية ، ونظرا لأن المصطلح الحكم الراشد مرتبط لتطبيقات kauffmann و آخرون في البنك الدولي، و الذي حدد طرق قياسه بستة معايير (المعايير الستة التي سوف نستخدمها في هذا البحث) و التي تعتبر مبادئ الحكم الراشد، وهي على النحو التالي (محمد،2013،ص5):

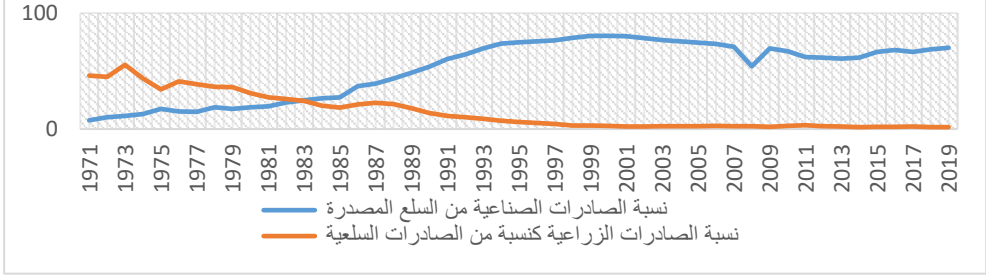
- **ابداء الرأي و المساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، و حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام .
- **الاستقرار السياسي و غياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):** يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب
- **فعالية الحكومة (Government Effectiveness):** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، و قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، و نوعية وضع السياسات و مدى مصداقية الحكومة و التزامها بتنفيذ تلك السياسات.
- **نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality):** وهي قدرة الحكومة على وضع و تنظيم سياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك، و يتم ذلك بتهيئة بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات .
- **سيادة و حكم القانون (Rule of Law):** وهو يقيس مدى استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها و احترام حقوق الانسان.
- **مراقبة و مكافحة الفساد (Control of Corruption):** يقتضي وجود تشريعات و قوانين تعمل على ردع و معاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد و السطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني و قطاع الاعلام في الكشف عن مواطن الفساد.

المحور الثالث: التجربة الماليزية في الحكم الراشد ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي

1_ خصائص الواقع الماليزي: منذ ان حصلت ماليزيا على الاستقلال تحولت ماليزيا من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير الى دولة صناعية 82% من صادراتها منتجات مصنعة، حيث نوضح ذلك من خلال الشكل التالي الذي بين ان الدولة الماليزية أصبحت تعتمد على نسبة كبيرة من الصادرات الصناعية

بدل السلع الزراعية في التصدير وقد ارتفع مستوى دخل الفرد من 300 دولار أمريكي الى ما يزيد على 4000 دولار أمريكي وذلك مع زيادة عدد السكان .

شكل رقم 01: نسبة الصادرات الصناعية والزراعية من إجمالي الصادرات السلعية.



المصدر: (22 /01/2021) Data from data base: World Development Indicators

إن سياسة ماليزيا الاقتصادية المتميزة استطاعت الخروج بها من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997 , إذ لم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمتهما بل عاجلت أزمتهما ومشكلتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز، عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية. كما تعد ماليزيا دولة ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الاربعة الماضية ففزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية اذ اصبحت الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي فضلا عن انها الاولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق اسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنوع مصادر دخلها القومي وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد (هدير، www.politics-dz.com/community).

2_ سياسات الدولة الإنمائية في ماليزيا:

2-1- سياسة الاتجاه شرقاً: اعتمدت ماليزيا على سياسة الاتجاه شرقا باعتبارها بلد صغير، فمصلحتها هي التقدم لتصبح دولة صناعية ولكي تصل لذلك تحتاج لمساعدة الدول المتقدمة، ولكن الحكومة علمت أن ذلك مضيعة للوقت، لأن النظام المالي تم صياغته لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وهذه الدول تعمل بنظام المساعدة المشروطة، حيث قرر أنه ينبغي للماليزيا النظر الى دولة اليابان كنموذج، ومن هنا تبلورت سياسة النظر شرقاً. وجدت ماليزيا ان العناصر التي أدت الى نجاح دولة اليابان وكوريا الجنوبية يعتمد بشكل أساسي على أخلاق العمل التي تقوم على الاجتهاد في العمل الدؤوب والافتخار بمنتجاتهما، و وجدت الحكومة الماليزية أن نجاح سياسة الاتجاه شرقاً لا يقتصر على مجرد الاقتداء بالتجربة اليابانية والكورية الجنوبية عبر استنساخ البرامج ، بل يجب الابتكار والإبداع من طرف صناع القرار لتنفيذ ما يناسب المجتمع والظروف

المحلية بأيدي العمال والفنيين والخبراء الأكفاء في كافة المجالات، بل ذهبت ماليزيا الى ابعد من ذلك في توحيد البيئة التصنيعية والاستثمارية والتكنولوجية مع الدول المجاورة وعملت على تشجيع البحث والتطوير لدي مؤسسات التصنيع وخصصت نسبة من الناتج الداخلي الخام ارتفعت عبر السنوات كما هو موضح في الشكل التالي

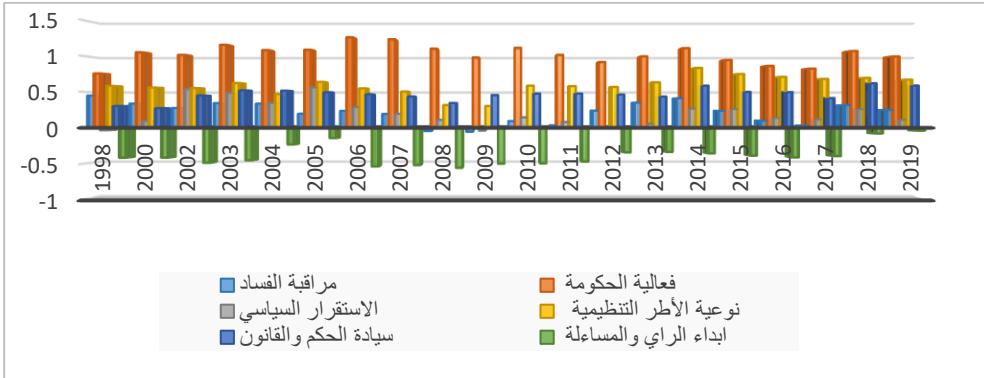
شكل رقم 02: نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام



المصدر: Data from database: World Development Indicators (22 /01/2021)

2-2 القضاء على الطبقية: التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، التي لم تكن في صالح الملاويين أصحاب البلاد الأصليين، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو 3.5 % في الستينيات إلى نحو 30 بالمئة في بداية الألفية الثالثة فهم يشكلون نحو 60 % من مجموع سكان البلاد، فكانت السياسة المتبعة لذلك إنه تم بيع الأصول والشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين، ولكن كان نصيب هذه الفئة النصيب الأكبر من عملية الخصخصة بما يكفل تواجدهم وتمثيلهم في أعلى المستويات و لقد أحرزت هذه السياسة نجاحاً نسبياً على صعيد إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، في وقت حافظت فيه البلاد على استقرارها السياسي والاجتماعي. وتم مواجهة الطبقية التي كانت تبعث جو من الفساد في المجتمع، نتيجة فقدان العدالة في التوزيع وعدم المساواة، مما لشعور المواطن الماليزي بالثقة في الحكومة والأمان على مستقبله. بالتالي للحكومة الرشيدة دور في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد القطاع الفعال والاستراتيجية الفعالية لزيادة الناتج الداخلي الخام وبالتالي الإنعاش الاقتصادي وبالاعتماد على مؤشر كوفمان نحاول توضيح وضعية ماليزيا وموقعها من الحكومة الرشيدة. و يتضح من خلال الشكل ان المعايير القياسية للحكومة توهي بوجود تحسن في الدور الحكومي ودوره الفعال فالاستقرار السياسي والاقتصادي كما تم شرح هذه المقاييس نظريا رغم التذبذب في القيم خلال سنوات معينة .

شكل رقم 03: مؤشر كوفمان لقياس الحوكمة الرشيدة في دولة ماليزيا القيم بين (2.5 إلى -2.5)



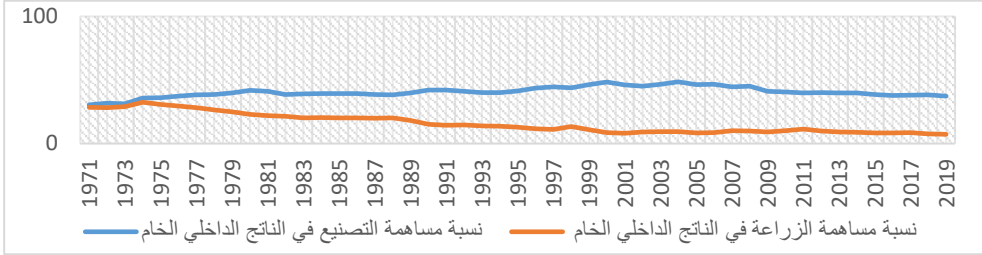
المصدر: World Development Indicators (22 /01/2021): Data from data base

2-3- تطوير التعليم: لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، وتم توظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة (الاقتصاد المعرفي) القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد المعرفي (القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، إن نجاح التنمية وجوهرها وعملت على تقوية العلاقة بين مراكز الأبحاث والجامعات وبين القطاع الخاص؛ أي تم فتح المجال لاستخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية فلم تعد الحكومة مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية.

2-4- تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية: فبعد أن أنشأت ماليزيا المعاهد وأنفقت على تطويرها جزء كبير من ميزانية الدولة أنشأت جيلا جديدا قادرا على القيام بالنهوض الماليزي، وهو جيل قادر أن يتماشى مع الرؤية الجديدة لماليزيا التي تعتمد على التصنيع، وأصبحت ماليزيا دولة مصدرة للصناعات العالية، بعد أن كانت تصدر المواد الخام؛ لتحقيق عام 2020 م الدولة الصناعية. ومن أبلغ ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي لماليزيا، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشأ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي راس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع وقد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث أصبحت الصناعة تشكل الجزء الأكبر

والاهم في مداخيل الدولة الماليزية وكبرت نسبة مساهمة التصنيع في حجم الناتج الداخلي الخام مقارنة بنسبة مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام ويتضح ذلك جليا من خلال الشكل التالي :

شكل رقم 04: نسبة مساهمة قطاع الصناعة مقارنة بقطاع الزراعة من اجمالي الناتج الداخلي الخام



Data from database: World Development Indicators (22 /01/2021): المصدر:

2-5-5-انتهاج سياسة الخصخصة: قد أثارت إجراءات الخصخصة الماليزية حفيظة الدول الغربية، لأنها حرمت المستثمرين الأجانب من السيطرة، استطاعت أن تتخلص من الهيمنة الغربية المفروضة على دول العالم الثالث وتغليب المصلحة الداخلية على الخارجية ومصصلحة المواطن على مصلحة القائد، بتمكين المستثمر الماليزي من الخيارات الوطنية والاستفادة من هذه التجربة على المستوى الوطني. و ساعد في توليد روح المنافسة في هذه الشركات وتقديم جودة أفضل، مما ساهم في إنتاج منتج وطني قادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ولكن هذا النظام يحتاج للرقابة من الحكومة للحصول على المردود المتوقع منه.

2-6- دور الإسلام في التنمية:

إحداث التغييرات في ماليزيا كان باتجاه ما يمكن تسميته "أسلمة التنمية"، بتعديل نصوص قانون العقوبات بما يتماشى والقواعد الشرعية الإسلامية مما أدى إلى اعتبار الثقافة والعلوم الإسلامية إجبارية التدريس في المؤسسات التعليمية، وصول نسبة الفائدة الى الصفر والذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية. بالتالي تأسيس دولة إسلامية حديثة وموحدة توأمت التطورات والتكنولوجيا والعلوم العصرية، إلا أنه في الوقت نفسه لا يتجاهل المفاهيم الجديدة للمجتمع الرأسمالي (فادي، 2015، ص. 50-107).

خاتمة:

إن أول أساس لنجاح التجربة الماليزية هو وجود قيادة واعية لديها بصيرة عالية، والثاني هو إيجاد القدوة الملائمة للبيئة الماليزية، والأساس الثالث للنجاح هو عدم أخذ التجربة بالكامل، بل أخذ ما يفيد التجربة الماليزية وترك ما يتناقض مع مراحلها، والنجاح الرابع هو التطوير في هذه اعتمدت التجربة الماليزية في التنمية على القيم الإسلامية والمهارات التكنولوجية العالمية ، وفي ظل تلك القيم وتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي حققت ماليزيا ارتفاعا في معدلات التنمية البشرية والقضاء على الفقر والبطالة وحققت طفرة في

الصادرات . وقد كان لوجود دور للدولة اهمية كبيرة في بناء التنمية والقدرة على استرداد دور الدولة في اوقات الازمات , وقد اتسمت التجربة الاقتصادية بالتدرج في تبني تجربة المؤسسات المالية الاسلامية من قبل الدولة كما كان لاعتماد الدولة على الذات ورفض محاولات الهيمنة على الاجندة الوطنية للتنمية دور هام ايضا في نجاح التجربة الماليزية

المراجع :

مراجع أجنبية:

1. Aghion .p,(2002), « Les défit d'une nouvelle théorie de la croissance »,vol.78, n0.4,
2. Arrow .K.j.,(1962),« The Economic Implication Of Learning By Doing »vol.29,
3. Artus.p,(1993),«Croissance endogène : revue des modèles et tentatives de synthèse »,vol.44, n0.22,
4. Barro . R ,(1996), « Determinants Of Economic Growth : Across-Country Empirical Study»,op.cit
5. Darreau. P, (2003),«expliquer la croissance »
6. Elsenhaus . H ,(2000),« La théorie de la croissance endogène modifie –t- elle radicalement la théorie du développement ?», vol .41,no .164,
7. Grossman .M.G ,Helpman .E,(1993) ,«endogenous innovation in the theorie of growth »,n0:4527,.
8. Hénin.P.Y.,Ralle.p.,(1993),«Les nouvelle theories de la croissance :quelques apports pour la politique économique »,
9. Kaufmann.D,Kraay.A et all,(2010),«the worldwide governance indicators, methodology and analytical issues» ,
10. King.R.G, Levine.R, (1994), «Capital Fundamentalism , Economic Development ,And Economic Growth »,n0.40,
11. Lucas.R,(1988), « On The Mecanics Of Economic Development » ,n0 .22,
12. Magnan. J, « la croissance economique », sans date,
13. Nshue .A,(2012),« Modèle de croissance économique », Kinshasa,
14. Perkins .D .h ,Radelet.S, Lindauer.D.I,(2012), « Economie du Développement »,3.Edition ,paris,
15. Romer.p,(1989),« Endogenous Technological Change » ,n0.3210,
16. Solow.R ,(1956),«A Contribution To The Theory Of Economic Growth »,vol.70,n0.1,
17. United Nations Development Programme, governance for sustainable human development, .UNDP, New York, 1997.
18. World Bank, sub-Saharan Africa: from crisis to sustainable growth, Washington DC, The .World Bank, 1989,

مراجع باللغة العربية

19. ع. الزيات: التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، الجزء الثاني،

20. أ. فلاح ، (2010-2011)، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة،
21. ا. الحاكمة ، الأردن، جوان 2007، www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc
22. ع. بن مرزوق و خ. بن علي، (12 و 13 ديسمبر 2010)، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، المنتدى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة،
23. ع. بن يحي عبد القادر و ع. قديد، (2015)، تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الشلف، العدد 1.
24. م. العجلوني، (2013)، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة و الاستقرار من منظور إسلامي إسطنبول، تركيا.
25. ن. هدير محمد ، (2009-2016)، الإدارة والاستقرار السياسي في ماليزيا المركز الديمقراطي العربي ، <https://www.politics-dz.com/community/>
26. أ. فادي رمضان، (2015)، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا و إمكانية الاستفادة الفلسطينية.